



جلد ١

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

شركة بيت الإستثمار العالمي
شركة مساهمة كويتية مقفلة
النظام الأساسي

هامش

الفصل الأول

في تأسيس الشركة

١ - عناصر تأسيس الشركة

مادة (١)

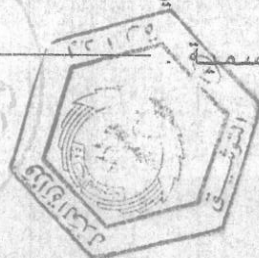
تأسست طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية وهذا النظام الأساسي بين مالكي الأسهم المبينة أحكامها فيما بعد، شركة مساهمة كويتية مقفلة تسمى / شركة بيت الإستثمار العالمي (" شركة مساهمة كويتية مقفلة ") .

مادة (٢)

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة الكويت ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات أو مكاتب أو مراكز عمليات أو ممثلين في دولة _____ أو في الخارج .

مادة (٣)

مدة هذه الشركة غير محددة ، وتبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري ونشر المحرر الرسمي الخاص بتأسيسها في الجريدة الرسمية .



396705

مادة (٤)

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي :

- ١- القيام بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية لحساب الشركة ولحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام القانون .
 - ٢- الإقراض والإقتراض وإصدار السندات طبقا لأحكام القانون وتمويل عمليات التجارة الخارجية .
 - ٣- القيام بأعمال الوساطة المالية وإدارة الاستثمارات لحساب الغير .
 - ٤- عمل الدراسات وتقديم الاستشارات المتعلقة بالأمور المالية وتقديم الخدمات الفنية والإدارية للمشاريع وإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية (على أن تتوفر الشروط المطلوبة في من يزاول تقديم هذه الخدمة)
 - ٥- تأسيس أو الاشتراك في تأسيس الشركات على اختلاف أنواعها وأغراضها وجنسياتها والتعامل في بيع وشراء أسهم هذه الشركات وما تصدره من سندات وحقوق مالية .
 - ٦- إدارة المحافظ المالية والعقارية لحساب الشركة وللغير وإستثمار وتنمية أموال عملائها بتوظيفها في جميع أوجه الاستثمار محليا أو عالميا .
 - ٧- إدارة عقارات الغير في الكويت والخارج .
 - ٨- عمليات الاستثمار العقاري المحلي والخارجي والهادف الى تطوير وتنمية الأراضي السكنية وبناء الوحدات والمجمعات السكنية والتجارية بقصد بيعها أو تأجيرها .
- ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة .
- ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأى وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها علي تحقيق اغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو



جلد ١

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-٣-

تلحقها بها .

ب - رأس المال

مادة (٥)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ (خمسـة عشر مليون دينار كويتي) موزع على (مائة وخمسون مليون سهم) قيمة كل سهم (مائة فلس) وجميع الأسهم نقدية .

مادة (٦)

أسهم الشركة اسميه و لا يجوز لغير الكويتيين تملكها فيما عدا المساهم عمر محمود القوقه (كندي الجنسـيه) وذلك وفقا لأحكام القانون والقرارات الوزارية المنظمة لذلك

مادة (٧)

اكتتب المؤسسون الموقعون على عقد التأسيس في كامل رأس مال الشركة بأسهم يبلغ عددها (مائة وخمسون مليون سهم) قيمتها الاسمية (مائة فلس كويتي) موزعة فيما بينهم كل بنسبة اكتتابه المبينة في عقد التأسيس . وقد تم دفع كامل القيمة الإسمية للأسهم التي اكتتبوا بها لدى البنك التجاري الكويتي وذلك بموجب شهاده البنك المرفقة المؤرخة ١٩٩٨/٥/١٣

مادة (٨)

لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يكتتب بأكثر من ثلاثين مليون سهم كما لا



396769

يجوز أن يمتلك في أي وقت أكثر من ثلاثين مليون سلهم (٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠) عن غير شريك الميراث أو الوصيه أو المنح المنصوص عليها في المادة (١٦) .

مادة (٩)

يجوز للشركة أن تشتري مالا يزيد عن عشرة بالمائه (١٠٪) من عدد أسهمها بقيمتها السوقية بشرط ألا يمول الشراء من رأس مال الشركة ولا تدخل هذه الأسهم في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال وفي جميع المسائل الخاصة بالجمعية العامة ، وذلك بعد موافقة الجهات المختصة .

مادة (١٠)

يسلم مجلس الإدارة لكل مساهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان قيام الشركة نهائيا شهادات الأسهم .

مادة (١١)

يترتب حتما على ملكية السهم قبول عقد التأسيس وأحكام النظام الأساسي للشركة وقرارات جمعيتها العامة .

مادة (١٢)

كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقتسمة على الوجه المبين فيما بعد .

مادة (١٣)

لما كانت جميع اسهم الشركة إسمية فإن آخر مالك لها مقيد إسمه في سجل الشركة يكون هو وحده صاحب الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في ملكية موجودات الشركة .

مادة (١٤)

لا يجوز زيادة رأس المال إلا إذا كانت اقساط الأسهم دفعت كاملة ولا يجوز إصدار



جلد ١

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-٥-

الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الإسمية ، وإذا صدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق حتما إلى الإسماعلي القانوني بعد وفاء مصروفات الإصدار . ولكل مساهم الأولوية في الإكتتاب بحصته من الأسهم الجديدة متناسبة مع عدد أسهمه وتمنح لممارسة حق الأولوية مدة خمسة عشر يوما من تاريخ نشر دعوة المساهمين لذلك .

مادة (١٥)

استثناء من أحكام المادة (١٤) ، فإنه يجوز للجمعية العامة غير العادية بأغلبية الاصوات التنازل نيابة عن المساهمين عن حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال المنصوص عليه في المادة (١٤) من هذا النظام في الحالات التالية :-

١- إذا كانت زيادة رأسمال الشركة بفرض استقطاب الموظفين الأكفاء للعمل بالشركة وفق نظام خيار شراء الاسهم للموظفين المنصوص عليه في المادة (٣٢) من هذا النظام وتكون الأولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأسمال الشركة لهؤلاء الموظفين والذين ينص بعقد عملهم منحهم هذا الحق وتمنح ممارسة حق الأولوية فترة شهر من تاريخ نشر الدعوة للاكتتاب .

٢- إذا كانت زيادة رأسمال الشركة بهدف زيادة عدد المساهمين وانتشار أسهم الشركة .

مادة (١٦)

يجوز للجمعية العامة العادية بناء على توصية مجلس إدارته أن تخصص جزءا من الأرباح لإصدار عدد من الأسهم الجديدة توزع على سبيل المنح للمساهمين بحيث



396773

لكل مساهم الحق في حصه من الاسهم الممنوحة تتناسب مع عدد أسهمه .
تحتل هذه الاسهم زيادة في رأس مال الشركة .

الفصل الثاني

في إدارة الشركة

أ- مجلس الإدارة

مادة (١٧)

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (خمسة) أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري

مادة (١٨)

مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

مادة (١٩)

يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكاً بصفته الشخصية أو يكون الشخص المعنوي الذي يمثله مالكا لعدد من الأسهم لا يقل قيمتها عن ٧٥٠٠ دينار كويتي أو ١٪ من رأس المال أي القيمتين أقل ، فإذا كان العضو وقت انتخابه لا يملك أو يمثل هذا العدد من الأسهم ، وجب عليه خلال شهر من انتخابه أن يكون مالكا له والا سقطت عضويته . ويكون الشخص المعنوي مسئولا عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائنيها ومساهميها

مادة (٢٠)

لا يجوز لعضو مجلس إدارته أن يكون عضوا في مجلس إدارة شركة مماثله أو منافسه أو أن يكون تاجرا في تجاره مشابهة أو منافسه لتجارة الشركة ، أو أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها أو أن تكون له مصلحة تتعارض مع مصالح الشركة ما لم يتم ذلك بترخيص خاص من الجمعية العامة



جلد	١						
-----	---	--	--	--	--	--	--

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-٧-

مادة (٢١)

إذا شغل مركز عضو في مجلس الإدارة ، خلفه فيه من كان حائزا لأكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الإدارة في آخر انتخاب مع مراعاة أحكام المادة (١٧) من هذا النظام ، أما إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع المراكز الأصلية أو لم يوجد من تتوافر به الشروط ، فإنه يتعين على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة لتجتمع في خلال شهرين من تاريخ شغل آخر مركز ، لانتخاب من يملأ المراكز الشاغرة ، وفي جميع هذه الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط .

مادة (٢٢)

ينتخب مجلس الإدارة بالإقتراع السري رئيسا ونائبا للرئيس لمدة ثلاثة سنوات على أن لا يزيد على مدة عضويتيها بمجلس الإدارة . ورئيس مجلس الإدارة هو الذي يمثل الشركة لدى القضاء وأمام الغير وعليه تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس ويقوم نائب الرئيس بمهام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع له عند أداء عمله .

مادة (٢٣)

يجوز لمجلس الإدارة ان يعين من بين أعضائه عضواً منتدبا أو أكثر ويحدد المجلس صلاحيتهم ومكافأته ويجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديرا عام للشركة ويحدد صلاحياته ومكافأته

مادة (٢٤)

يملك حق التوقيع عن الشركة على أفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه



أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بحسب الصلاحيات المحددة لهم من مجلس الإدارة ،
أو أي عضو آخر يفوضه مجلس الإدارة لهذا الغرض .

مادة (٢٥)

يجتمع مجلس الإدارة اربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحد بناءً على
دعوة من رئيسه ويجتمع أيضاً إذا طلب إليه ذلك اثنان من أعضائه على الأقل .
ويكون إجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه ولا يجوز الحضور بالوكالة
في إجتماعات المجلس .

مادة (٢٦)

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح
الجانب الذي فيه الرئيس ويعد سجل خاص تثبت به محاضر جلسات المجلس ويوقعه
الرئيس ويجوز للعضو المعارض أن يطلب تسجيل رأيه .

مادة (٢٧)

إذا تخلف أحد أعضاء المجلس عن الحضور ثلاث جلسات متتالية بدون عذر مشروع
جاز اعتباره مستقيلًا بقرار من مجلس الإدارة .

مادة (٢٨)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات التجارية تحدد الجمعية العامة العادية مكافأة
أعضاء مجلس الإدارة ويحدد مجلس الإدارة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين
وراتب المدير العام

مادة (٢٩)

لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة وللقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة
الشركة وفقاً لأغراضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا
النظام أو قرارات الجمعية العامة . ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة
رهناً أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض بناءً على ما تقتضيه مصلحة الشركة .





جلد ١

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-٩-

مادة (٣٠)

لا يلتزم أعضاء مجلس الاداره بأي التزام شخصي فيما يتعلق بتعهدات الشركه بسبب قيامهم مهام وظائفهم ضمن حدود وكالاتهم .

مادة (٣١)

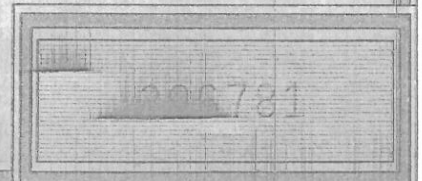
رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسئولون عن أعمالهم تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة وعن كل مخالفة لأحكام القانون أو لهذا النظام وعن الخطأ في الإدارة . ولا يحول دون إقامة دعوى المسؤولية إقتراع من الجمعية العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة .

ب) الجمعية العامة

مادة (٣٢)

بغرض استقطاب الموظفين الأكفاء للعمل في الشركة فإن لمجلس الإدارة الحق في استحداث نظام يسمى بنظام (خيار شراء الأسهم للموظفين الأكفاء) يكون الغرض منه توفير حافز لاستقطاب الموظفين الأكفاء للعمل في الشركه وتعزيز ولائهم لها على أن يراعى في شروط هذا النظام البنود التالية :

١- لمقابلة التزامات الشركه بموجب نظام (خيار شراء الأسهم للموظفين الأكفاء) يجوز زيادة رأس مال الشركه بناء على طلب الموظفين المستفيدين من هذا النظام على ان لا تتجاوز اجمالي الزيادات التي تتم رأس المال خلال كل فتره مدتها عشر سنوات عن (١٥٪ خمس عشر بالمائه) من مقدار رأس المال في نهاية هذه الفتره .



٢- لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة المشاركة في نظام (خيار شراء الاسهم للموظفين) وذلك باستثناء العضو المنتدب .

٣- يعرض نظام (خيار شراء الاسهم للموظفين) على الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه .

مادة (٣٣)

توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العمومية ، أيا كانت صفتها بكتب مسجلة ويجب ان تتضمن الدعوة جدول الاعمال ويضع المؤسسون جدول اعمال الجمعية العامة المنعقدة بصفه تأسيسيه و يضع مجلس الاداره جدول اعمال الجمعية العامة المنعقدة بصفه عادية و غير عادية

مادة (٣٤)

في الاحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناء على طلب المساهمين أو مراقبي الحسابات او وزارة التجاره والصناعه يضع جدول الاعمال من طلب انعقاد الجمعية ولا يجوز بحث أية مسأله غير مدرجه في جدول الاعمال .

مادة (٣٥)

لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه ، ويجوز التوكيل في حضور الاجتماع ويمثل القصر والمحجورين النائبون عنهم قانونا ، ولا يجوز لأي عضو أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عن من يمثله قانونا في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة له أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة .

مادة (٣٦)

يسجل المساهمون أسماءهم في سجل خاص يعد لذلك في مركز الشركة قبل الموعد المحدد لإنعقاد الجمعية العامة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويتضمن السجل إسم المساهم وعدد الأسهم التي يمتلكها وعدد الأسهم التي يمثّلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة . ويعطى المساهم بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي





جلد ١

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-١١-

يمثلها أصالة ووكالة .

مادة (٢٧)

تسري على النصاب الواجب توافره لصحة إنعقاد الجمعية العامة بصفتها المختلفة وعلى الأغلبية اللازمة لإتخاذ القرارات ، أحكام قانون الشركات التجارية .

مادة (٢٨)

يكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يعينها رئيس الجلسة إلا إذا قررت الجمعية العامة طريقة معينة للتصويت . ويجب أن يكون التصويت سريا في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة والإقالة من العضوية .

مادة (٢٩)

بجتماع المؤسسون ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ قيد الشركه في السجل التجاري ونشر المحرر الرسمي الخاص بتأسيسها في الجريدة الرسمية في شكل جمعية تأسيسية، ويقدم المفوضون في اتخاذ اجراءات تأسيس الشركه تقريراً عن جميع عمليات التأسيس مع المستندات المؤيده له وتثبت الجمعية من صحة عمليات التأسيس وموافقتها للقانون ولعقد تأسيس الشركه ونظامها الأساسي كما تنظر فيما قد تقدمه وزارة التجاره والصناعه من تقارير في هذا الشأن وتنتخب اعضاء مجلس الاداره وتعين مراقبي الحسابات وتعلن تأسيس الشركه نهائيا .



396785

مادة (٤٠)

تتعدد الجمعية العامة بصفة عادية مرة على الأقل في السنة بناء على دعوة مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية للشركة ، ولجلس الإدارة دعوة هذه الجمعية كلما رأى ذلك ويتعين عليه دعوتهما كلما طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمكنون ما لا يقل عن عشر رأس المال ، كما تنعقد الجمعية العادية أيضا إذا ما طلبت ذلك وزارة التجارة والصناعة .

مادة (٤١)

تختص الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية بكل ما يتعلق بأمر الشركة عدا ما احتفظ به القانون أو هذا النظام للجمعية العامة بصفة غير عادية أو بصفتها جمعية تأسيسية .

مادة (٤٢)

يتقدم مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية بتقرير يتضمن بيانا عن سير أعمال الشركة وحالتها المالية والإقتصادية ، وميزانية الشركة وبيانا لحساب الأرباح والخسائر وبيانا عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، وأجور المراقبين واقتراحا بتوزيع الارباح

مادة (٤٣)

تناقش الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية تقرير مجلس الإدارة وتقرر ما تراه في شأنه النظر في تقرير مراقبي الحسابات وتقرير وزارة التجارة والصناعة إن وجد وتنتخب أعضاء مجلس الإدارة وتعين مراقبي الحسابات للسنة المقبلة وتحدد أتعابهم

مادة (٤٤)

تجتمع الجمعية العامة بصفة غير عادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة ، أو بناء على طلب مساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع أسهم الشركة وفي هذه الحالة يجب





جلد ١

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-١٣-

على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية خلال شهر من تاريخ وصول الطلب إليه .

مادة (٤٥)

المسائل الآتية لا تنظرها إلا الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية :

- ١- تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة .
- ٢- بيع كل المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر .
- ٣- حل الشركة أو اندماجها في شركة أو هيئة أخرى .
- ٤- تخفيض رأس مال الشركة .

وكل تعديل بنظام الشركة لا يكون نافذا إلا بعد موافقة وزارة تجارته والصناعة .

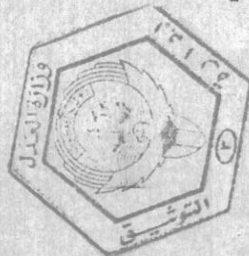
(ج) حسابات الشركة

مادة (٤٦)

يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر من المحاسبين القانونيين ، تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها .

مادة (٤٧)

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويستثنى من ذلك السنة المالية الأولى للشركة ، فتبدأ من تاريخ إعلان قيام الشركة نهائيا وتنتهي في ٣١ ديسمبر من السنة التالية



396789

مادة (٤٨)

يكون للمراقب الصلاحيات وعليه الإلتزامات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية وله بوجه خاص الحق في الإطلاع في أي وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفي طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وكذلك أن يحقق موجودات الشركة والالتزاماتها وإذا لم يتمكن من استعمال هذه الصلاحيات اثبت ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ويعرض على الجمعية العامة وله حق دعوة الجمعية العامة لهذا الغرض .

مادة (٤٩)

يقدم المراقب إلى الجمعية العامة تقريراً يبين فيه ما إذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع وتعبّر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة ، وما إذا كانت الشركة تمسك بحسابات منتظمة ، وما إذا كان الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية وما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة ، وما إذا كانت هناك مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو في مركزها المالي مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديه . ويكون المراقب مسئولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بصفته وكيلاً عن جميع المساهمين ، ولكل مساهم أثناء إنعقاد الجمعية العامة أن يناقش المراقب وأن يستوضحه عما ورد في تقريره .

مادة (٥٠)

يقتطع من إجمالي الأرباح غير الصافي نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة أو للتعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد والآلات والمنشآت اللازمة أو لاصلاحها ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين



جلد ١

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-١٥-

مادة (٥١)

توزع الأرباح الصافية على الوجه الآتي :

أولا : يقطع ١٠ ٪ (عشرة بالمائة) تخصص لحساب الإحتياطي الاجباري ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع إذا زاد الإحتياطي الاجباري عن نصف رأس مال الشركة .

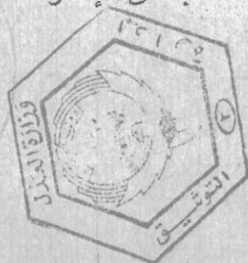
ثانيا : يقطع ٥ ٪ خمسة بالمائة تخصص لحساب مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الصادر بها المرسوم المؤرخ ١٢ ديسمبر ١٩٧٦

ثالثا : يقطع نسبة مئوية تخصص لحساب الإحتياطي الاختياري يقترحها مجلس الاداره وتوافق عليه الجمعية العامة . ويوقف هذا الاقتطاع بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الاداره .

رابعا : يقطع جزء من الارباح بناء على اقتراح مجلس الاداره وتقرره الجمعية العامة لمواجهة الإلتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل ولا يجوز توزيع هذه الاموال على المساهمين .

خامسا : يقطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (٥ ٪) خمسة في المائة للمساهمين يحددها مجلس الاداره وتقررها الجمعية العامة

سادسا : يقطع بعد ما تقدم مبلغ تقرره الجمعية العامة العاديه بحيث لا يزيد عن (١٠ ٪) عشرة في المائة من الباقي يخصص لمكافآت مجلس الإدارة



396793

سنة: يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح
أو يرسل بناء على إقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص
لإنشاء مال إحتياطي عام أو مال للاستهلاك غير عاديين .

مادة (٥٢)

تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان و المواعيد التي يحددها مجلس
الإدارة .

مادة (٥٣)

يستعمل المال الإحتياطي بناء على قرار مجلس الإدارة فيما يكون أرفى بمصالح
الشركة . ولا يجوز توزيع الإحتياطي الإجباري على المساهمين وإنما يجوز إستعماله
لتأمين توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى ٥ ٪ (خمسة بالمائة) في السنوات
التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد ، وإذا زاد الإحتياطي الإجباري
على نصف رأس مال الشركة جاز للجمعية أن تقرر إستعمال ما زاد على هذا الحد
في الوجوه التي تراها لصالح الشركة ومساهميها .

مادة (٥٤)

تودع أموال الشركة النقدية لدى بنك أو عدة بنوك يعينها مجلس الإدارة ،
ويحدد مجلس الإدارة الحد الأعلى من المال النقدي الذي يجوز الاحتفاظ به في
صندوق الشركة

الفصل الثالث

إنقضاء الشركة وتصفيتها

مادة (٥٥)

تنقضي الشركة بأحد الاسباب المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية و بأحد
الأسباب المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته في شأن النقد
و بنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقرارات واللوائح الصادره





وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-١٧-

تنفيذا لأحكام ذلك القانون .

مادة (٥٦)

تجري تصفية أموال الشركة عند إنقضائها وفقا للأحكام الواردة في قانون الشركات التجارية .

مادة (٥٧)

تطبق أحكام قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو في هذا النظام .

مادة (٥٨)

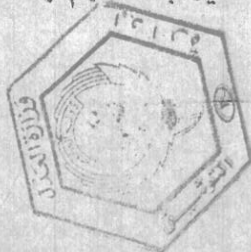
إقرار

يقر المؤسسون :

أولا : بأن أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي مطابقان للنموذج المنصوص عليه في المادة (٦٩) من قانون الشركات التجارية .

ثانيا : بأنهم قد اكتتبوا بجميع الأسهم وأودعوا كامل قيمتها باسم الشركه ولحسابها في البنك التجاري الكويتي

ثالثا : بأنهم قد عينوا الهيئات الإدارية اللازمة لإدارة الشركة ويتم اختيار الهيئة الإدارية الأولى للشركة في اول اجتماع للمساهمين بصفتهم جمعية تأسيسية



الطرف الاول	الطرف الثاني	الطرف الثالث
الطرف الرابع	الطرف الخامس	الطرف السادس
الطرف السابع	الطرف الثامن	الطرف التاسع
الطرف العاشر	الطرف الحادي عشر	الطرف الثاني عشر
الطرف الثالث عشر	الطرف الرابع عشر	الطرف الخامس عشر
الطرف السادس عشر	الطرف السابع عشر	الطرف الثامن عشر
الطرف التاسع عشر	الطرف العشرون	الطرف الحادي والعشرون
الطرف الثاني والعشرون	الطرف الثالث والعشرون	الطرف الرابع والعشرون
الطرف الخامس والعشرون	الطرف السادس والعشرون	الطرف السابع والعشرون
الطرف الثامن والعشرون	الطرف التاسع والعشرون	الطرف الثلاثون
الطرف الحادي والثلاثون	الطرف الثاني والثلاثون	الطرف الثالث والثلاثون
الطرف الرابع والثلاثون	الطرف الخامس والثلاثون	الطرف السادس والثلاثون





وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-١٩-

رئيس مجلس شورى العدل

الطرف السابع والثلاثون	الطرف الثامن والثلاثون	الطرف التاسع والثلاثون
الطرف الرابع والعشرون	الطرف الحادي والأربعون	الطرف الثاني والأربعون
الطرف الثالث والأربعون	الطرف الرابع والأربعون	الطرف الخامس والأربعون
الطرف السادس والأربعون	الطرف السابع والأربعون	الطرف الثامن والأربعون
الطرف التاسع والأربعون	الطرف الخمسون	الطرف الحادي والخمسون
الطرف الثاني والخمسون	الطرف الثالث والخمسون	الطرف الرابع والخمسون
الطرف الخامس والخمسون	الطرف السادس والخمسون	الطرف السابع والخمسون
الطرف الثامن والخمسون	الطرف التاسع والخمسون	الطرف الستون
الطرف الحادي والستون	الطرف الثاني والستون	الطرف الثالث والستون



396801

الطرف السادس و الستون

الطرف الخامس و الستون

الطرف الرابع و الستون

الطرف التاسع و الستون

الطرف الثامن و الستون

الطرف السابع و الستون

الطرف الثاني و السبعون

الطرف الحادي و السبعون

الطرف السبعون

الطرف الخامس و السبعون

الطرف الرابع و السبعون

الطرف الثالث و السبعون

الطرف الثامن و السبعون

الطرف السابع و السبعون

الطرف السادس و السبعون

الطرف الحادي و الثمانون

الطرف الثمانون

الطرف التاسع و السبعون

الطرف الرابع و الثمانون

الطرف الثالث و الثمانون

الطرف الثاني و الثمانون

الطرف الخامس و الثمانون

وبما ذكر تحرر هذا العقد وبعد تلاوته على الحاضرين وقعه .

تحرر من أصل وعدد (٢) نسخة ومكون من عدد (٩) صفحة

وهذا القدر من الكتابة وليس به شطب أو إضافة ومرفقاته .

ب



جلد	١								
-----	---	--	--	--	--	--	--	--	--

وزارة العدل
إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

صفحة إضافات

هامش

- ويوقع/ وليد عبدالله سعود العصيمي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنيه
رقم ٢٥٥.٨.٤٠٠.١٥٥ عن كل من :-
- الطرف الاول بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم / ١١١٩ جلد ٩ توثيق
حولي بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٤ .
- الطرف الثاني بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٧١٩ جلد ٦ بتاريخ
١٩٩٨/٤/١٨ .
- عن الطرف الثالث بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٤.٣ جلد ٦ بتاريخ
١٩٩٨/٥/٤
- عن الطرف الرابع بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٦٧٣ جلد ٦ بتاريخ
١٩٩٨/٤/١٥ .
- عن الطرف الخامس بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٩٠٠ جلد ٦ بتاريخ
١٩٩٨/٤/٢٢ .
- عن الطرف السادس بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٤٣٦٦ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٦/٣
- عن الطرف السابع بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٤٥٩٤ بتاريخ
١٩٩٨/٦/٢ وحسب التفصيلات الواردة به .
- الطرف الثامن بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ١١٣٩ جلد ٩ حولي



بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٥

- الطرف التاسع / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٦٣٢ جلد ٦ بتاريخ

١٩٩٨/٤/١٤

- الطرف العاشر / بموجب توكيل خاص موثق برقم ٢٦٩٣ جلد ٢ بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٥

- الطرف الحادي عشر والثاني عشر بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٦٨٤

جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٥

- الطرف الثالث عشر بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٦٣٨ جلد ٦ بتاريخ

١٩٩٨/٤/١٤

- الطرف الرابع عشر / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٥٨٠ جلد ٦ بتاريخ

١٩٩٨/٥/٩

- الطرف الخامس عشر / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٤٠٤ جلد ٥ خارج

الاداره بتاريخ ١٩٩٨/٥/١١ وحسب التفصيلات الواردة به .

- الطرف السادس عشر / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٦٩٧ جلد ٦ بتاريخ

١٩٩٨/٤/٢٢ وحسب التفصيلات الواردة به .

- الطرف السابع عشر / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٨٩٦ جلد ٦ بتاريخ

١٩٩٨/٤/٢٢ وحسب التفصيلات الواردة به .

- الطرف الثامن عشر / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٨١٤ جلد ٦ بتاريخ

١٩٩٨/٤/٢ وحسب التفصيلات الواردة به .

- الطرف التاسع عشر / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٠٣٥ جلد ٦ بتاريخ

١٩٩٨/٥/١٩ وحسب التفصيلات الواردة به .

- الطرف العشرون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٩٣١ جلد ٦ بتاريخ

١٩٩٨/٥/١٧ حسب التفصيلات الواردة به .

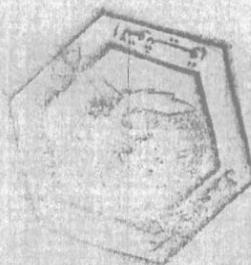
- الطرف الحادي والعشرون / بموجب توكيل خاص موثق برقم ٣٠٢٤ جلد ٦ بتاريخ

١٩٩٨/٥/١٩

- الطرف الثاني والعشرون / بموجب توكيل خاص موثق برقم ٣٨٢٤ جلد ٦ بتاريخ

١٩٩٨/٥/١٣

يضاف / ويوقع عنه / عبد الوهاب احمد السيد النقيب / كويتي الجنسية
ويحمل بطاقة مدنيه رقم ٢٧٧.٢٠٠.٢٧٣





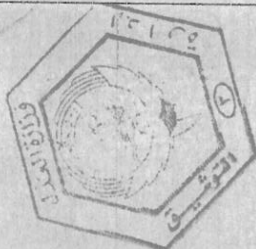
جلد	١								
-----	---	--	--	--	--	--	--	--	--

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-٣-

- الطرف الثالث والعشرون / بموجب توكيل خاص موثق برقم ٣٥٩٤ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٥/٩ .
- الطرف الرابع والعشرون / بموجب توكيل خاص موثق برقم ٣٦٤٩ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٠ .
- الطرف الخامس والعشرون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٦٥٢ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٠ .
- الطرف السادس والعشرون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٨٥٠ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢١ وحسب التفصيلات الواردة به .
- الطرف السابع والعشرون / بموجب توكيل رسمي اص موثق برقم ١١٣١ جلد ٩ حولي بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٥ .
- الطرف الثامن والعشرون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣١٠٩ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٧ وحسب التفصيلات الواردة به .
- عن الطرف التاسع والعشرون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣١١٠ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٧ .
- الطرف الثلاثون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣١٠٨ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٧ وحسب التفصيلات الواردة به .
- الطرف الحادي والثلاثون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٥٤٩ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢١ وحسب التفصيلات الواردة به .
- الطرف الثاني والثلاثون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٩٤٥ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٠ وحسب التفصيلات الواردة به .



396358

الطرف الثالث والثلاثون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٧٢٨ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٨ .

- الطرف الرابع والثلاثون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٨٩٩ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٢ حسب التفصيلات الواردة به .

- الطرف الخامس والثلاثون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٨٩٨ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٢ .

- الطرف السادس والثلاثون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٨٩٧ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٢ حسب التفصيلات الواردة به .

- الطرف السابع والثلاثون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٩٠١ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٢ .

- الطرف الثامن والثلاثون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٢٤٢ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢ وحسب التفصيلات الواردة به .

- الطرف التاسع والثلاثون والخامس والأربعون والثامن والأربعون والتاسع
والأربعون والحادي والخمسون والثالث والخمسون والسابع والخمسون والثاني
والستون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٧٤٠ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٥/١١
وحسب التفصيلات الواردة به .

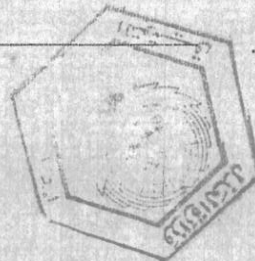
- الطرف الأربعون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٨٦٣ جلد ٦ بتاريخ
١٩٩٨/٤/٢١ .

- الطرف الحادي والأربعون /

- الطرف الثاني والأربعون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٦٨٤ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٠ .

- الطرف الثالث والأربعون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ١٥٩٢ جلد
١٠ قصر العدل بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٣ .

- الطرف الرابع والأربعون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٠٦٦ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٦ .





جلد	١						
-----	---	--	--	--	--	--	--

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-٥-

- الطرف السادس والاربعون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٠٩٧ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٦ وحسب التفاصيل الواردة به .
- الطرف السابع والاربعون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٤٠٢ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٥/٤ وحسب التفاصيل الواردة به .
- الطرف الخمسون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٧٨٣ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٢ .
- الطرف الثاني والخمسون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ١٧٥٠ جلد ٩ حولي بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٩ .
- الطرف الخامس والخمسون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٠١٢ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٩ .
- الطرف السادس والخمسون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٠٥٤ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٩ وحسب التفاصيل الواردة به .
- الطرف الثامن والخمسون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ١٤٦٠ جلد ٩ حولي بتاريخ ١٩٩٨/٥/١١ .
- الطرف التاسع والخمسون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٩٠٨ جلد ٦ بتاريخ ٩٨/٥/١٦ وحسب التفاصيل الواردة به .
- الطرف الستون والرابع والستون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٩٠٦ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٥/١١ .
- الثالث والستون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٠١٠ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٥ .



396862



- الطرف الخامس والستون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٠٨٧ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٧
- الطرف السادس والستون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٣٢٨ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٥/٣
- الطرف السابع والستون / بموجب توكيل رسمي عام مع الرهن موثق برقم ٤٧
جلد ٤٨٩ بتاريخ ١٩٩٤/٨/٢٧
- الطرف الثامن والستون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٤٨٨ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٥/٥
- الطرف التاسع والستون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٦١٤ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٥/٩
- الطرف السبعون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٧٣٥ جلد ٦ بتاريخ
١٩٩٨/٥/١١
- الطرف الحادي والسبعون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٦٦٥ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٠ حسب التفصيلات الواردة به
- الطرف الثاني والسبعون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ١٤٥٤ جلد ٩
حولي بتاريخ ١٩٩٨/٥/١١
- الطرف الثالث والسبعون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٤٥٤ جلد ٥
خارج الإدارة بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٤
- الطرف الرابع والسبعون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٧٩٩ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٢
- الطرف الخامس والسبعون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٨٧٩ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٦
- الطرف السادس والسبعون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٧٩١ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٢
- الطرف التاسع والسبعون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٨٨٩ جلد ٦
بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٦ وحسب التفصيلات الواردة به



بسم الله الرحمن الرحيم



جلد	١					
-----	---	--	--	--	--	--

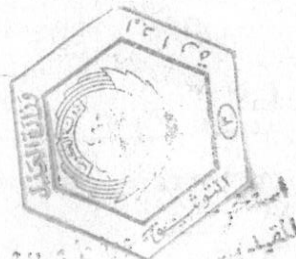
وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-٧-

- الطرف الثمانون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ١٧١٢ جلد ١٠ قصر العدل بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٣ حسب التفاصيل الواردة به .
- الطرف الحادي والثمانون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٧٧٧ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٢ .
- الطرف الثاني والثمانون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٧٦٨ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٢ وحسب التفاصيل الواردة به .
- عن الطرف الثالث والثمانون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٤٠٦١ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٧ وحسب التفاصيل الواردة به .
- الطرف الرابع والثمانون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٦٣٤ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٤ وحسب التفاصيل الواردة به .
- الطرف الخامس والثمانون / بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٠٠٩ جلد ٦ بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٩ .

الموثق
التوقيع: [Signature]



استخرج عنه صورة طبق الأصل بناء على طلب [Name] حول [Date]
المسجل بـ [Number] بتاريخ [Date]

396866



استخرج من سورة طه الآية الأولى كتابة على